قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

زومـــــبـــــي !

من يقرأ كتب التأريخ العربيّ، الكامل لابن الأثير مثلاً، سيجد أن حروبنا الطائفية الجديدة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم تتطابق بآلياتها وخطابها العسكريّ والعقائدي وسمات وملامح قادتها ورموزها الدينية والميدانية، مع حروب القرنين الرابع والخامس الهجريين، فهناك قتل على الهوية، سيطرات وهمية كان ينصبها المتحاربون على الجسر الحديد، تهديم للمراقد "كما حدث سنة ٤٤٣ حين أحرق قبر الإمامين الكاظمين، وهجوم الكرخيين المتكرر على قبر أبي حنيفة، حروب اللافتات والشعارات التي كانت توضع على الحوائط، في سنة ٤٤٤ كتب أهل الكرخ لافتة بالذهب في مدح أهل البيت هجم عليها أهل الرصافة ومحوها ووقعت حرب عظيمة، هناك حوادث خطف وابتزاز للحصول على المال، حتى أن هناك أيضاً علاسة وصكاكة مشهورين.

بقدر ما يتعلق الأمر بحربٍ داحس والغبراء هذه، لم يتغير شيء منذ ألف سنة تقريباً، حتى ثقافة المصالحة المضحكة التي صرفت اليوم من أجلها المليارات دون جدوى، كانت تقام هناك أيضاً وتستمر لأيام تقام فيها الولائم والصلوات الموحدة، أشبه ما تكون باستراحة محاربين يلتقطون أنفاسهم ريثما يعودون إلى عملهم الذي لا ينتهي: القتل المفضي إلى قتل.

جاء في حوادث سنة ٤٤٢ : "كان من العجائب أنّه وقع الصلح بين أهل السنّة والرافضة وصارت كلمتهم واحدة، واجتمعوا وتحالفوا، وأذّن بباب البصرة "حيّ على خير العمل"، وقرئ في الكرخ فضائل الصحابة، ومضى أهل السنة والشيعة إلى مقابر قريش، .. فتصالحوا على هذا الأمر اليسير.. وفي صفر تجدّدت الفتنة ببغداد بين السنّة والشيعة وعظمت أضعاف ما كانت قديماً، فكان الاتفاق الذي ذكرناه في السنة الماضية غير مأمون الانتقاض لما في الصدور من الإحن".

منذ ذلك الوقت لم تعد الحرب الأهلية طارئة علينا، صارت ثقافة، نتوقف عنها لنتهيأ لشوط أشد قسوة منها، ثمة خلل حيّ له روح يتنفس في تأريخنا وهو ليس سوى لبّ هذه العقائد وجوهرها، ولا يتعلق بالمتحاربين بل بعقائدهم التي هي وصفات مجربة لخلق صراع دائم.

ما مناسبة هذا الحديث الذي هو ليس بجديد ولا اكتشاف فيه؟ مناسبته الأخبار التي تترى اليوم عن "جهات مجهولة" تشتري السلاح من المواطنين وسط وجنوب العراق بأسعار مبالغ فيها "لإخلاء المنطقة من السلاح"، وهو أمر حذر منه نائب في البرلمان، بل بلغ الأمر حدّ أن أفتى السيد الحائريّ اليوم بحرمة بيع السلاح مؤكدا أن من فعل ذلك ارتكب "إثماً كبيراً"، ويعد شريكا في الجرائم التي سترتكب بالسلاح الذي يبيعه.

الأرض تسوّى وتهيّأ لجولة جديدة إذن، ثمة شيوخ ينفخون في الجذوة التي لم تنطفئ، وأحداث سوريا جعلت أشباح السفياني وأتباعه تطوف بين بيوتنا، العقائد في ربيعها وستتفتّح عن مائدة دم جديدة.

لا نحتاج إلى كتابة تأريخ الحرب التي ستقع، إنها مكتوبة في كتب الملاحم والفتن التي ستحدث في المستقبل كما هي مكتوبة في كتب التأريخ، لا جديد تحت شمس العراق فكلما ما يجري جرى، حذو القذة بالقذة والنعل بالنعل. وما نحن إلا دمى وبيادق في أيدي قادة أموات أحياء، يموتون ليولدوا ويموتون ليولدوا أشد قوة وفتكاً وتمسكاً بالعقيدة!

فيتو الفقيه و مخاطر القاعدة

□د. مهند البراك

إقرار فيتو الفقهاء ثلم في الديمقراطية الناشئة

منذ تأسيس الدولة العراقية و بنائها على أساس دستور و مجلس نواب، و الإعلان عن أن الدولة تقوم على السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية كما في العالم المتحضّر، لم يعش العراقيون رجالا و نساء في الواقع لسنوات طويلة إلا تحت سلطة القوة السياسية المهيمنة المعلن عنها و سلطة قوانين الأحكام العرفية و أحكام الطوارئ . . ثم عاشت البلاد في ظل أحكام عسكرية متواصلة منذ استئثار العسكريين بالحكم و تبادلهم دكتاتورياتهم بالعنف، إلى انهيار آخر الدكتاتوريات التي حكمت بإرهاب وعنف لم تشهدهما البلاد من قبل، باسم حزب حاكم فصّل الحكم و الدولة و القانون على مقاسه و وفق مشاريعه الغامضة . .

حتى صار القانون (ورقة يوقعها صدام)، و إنه لا يتطلب إلى أكثر من (مسدس بالحزام و شهادة قانون في الجيب) على حد تعبير الدكتاتور المباد، و قام على تلك الأسس بإعادة تشريع القانون مستنداً إلى (خبراء و حَمَلة شهادات بالقانون) لقوننة أعماله التعسفية في عمليات سُمّيت بـ (إصلاح القوانين وإصلاح وزارة العدل)، وشيّد بذلك دكتاتورية على أساس (القانون) . .

ليقول إثر تزايد الاحتجاجات الدولية على كثرة المظالم، و على كثرة أحكام الإعدام التي كانت تصدر في الظلام و تنفذ سريعاً، ليقول (أننا دولة قانون . . و أن قوانيننا هي هكذا و لابد أن نحترمها)، في سعي يرى فيه محللون، أن دولة نفطية غنية بالفكر و الثقافة و تفعل فعلها في السياسة و الاقتصاد العالميين، لابد أن تقوم على قانون . أيّ قانون . شرط أن يكون معترفاً به من قوى متنفذة دولياً سواء كانت احتكارات أو دولاً كبرى، كي يُعترف باتفاقيات حكمه لها و تعهداته في المحافل الدولية . .

و يرى متخصصون أن الاحتكارات الدولية الغربية و الشرقية التي دعمت الدكتاتور و تعاملت معه، رأت و ترى أن صياغة القانون في البلاد لابد أن تنطلق من زاوية مصالحها هي و وسطائها الداخليين و الدوليين، كي تؤمّن لها تلك المصالح و كي تستطيع تغطية نفقات الحاكم المطيع لها وتغطية نفقات دعمه، مهما سبّب ذلك من مخاطر بالصالح العام .

و على ذلك بقيت القوانين التي تتحكم بالمفاصل الأساسية و الحساسة في البلاد غير معلن عنها و بقيت مبهمة . . كقوانين النفط، الميزانية السنوية الحقيقية، النفقات الخاصة التي فاقت و لاتزال حتى الآن تفوق الميزانية المعلنة، قوانين الحريات، قوانين و واجبات و حقوق مواطن الشعب مالك الثروات . . رغم الدعوات إلى إعادة صياغة القانون العراقي إثر سقوط صدام، و إلى خلق سلطة قضائية تناسب الدستور الذي جرى التصويت عليه . على ثغراته ، في مرحلة دولية و إقليمية جديدة تدعو إلى إنهاء الدكتاتوريات و إقامة حكومات مدنية دستورية على أساس تبادل سلمي للسلطة بانتخابات، في زمان العولمة و تزايد العلنية و خروج الاحتكارات الكبرى المتعددة الجنسية عن بنيتها الكلاسيكية . من صناعية و علمية، مالية و نقدية، جيوسياسية، إعلامية و ثقافية إلى غيرها . و خروجها حتى على سياسات حكوماتها إن تحددت (×) . .

و فيما تثار نقاشات حامية حول محاولة حكومة المالكي إعادة بناء المحكمة الاتحادية العليا التي أقرّ تشكيلها على أساس الدستور . . محاولتها لتكون على أساس المحاصصة الطائفية و العرقية و على أساس تمتع الفقيه المذهبي . الطائفي . بحق الفيتو على قراراتها و ليس تمتعه بحق الاستشارة. الأمر الذي يرى فيه كثير من المتخصصين القانونيين و السياسيين بكونه انقلاباً خطراً على مواد الدستور وروحه الداعية إلى قيام حكم مدني يسعى للمّ شمل العراقيين رجالاً و نساءً، على اختلاف أطيافهم الدينية و المذهبية و القومية في إطار دولة اتحادية دستورية برلمانية، و أن ذلك يؤسس لقيام دولة ولاية فقيه طائفية تنسجم مع نهج و سياسة ولاية الفقيه في إيران التي صارت تهدد و تضغط على تابعيها، و تمدّ يدها لكل من يمكن أن يساعدها في الوقوف أمام ضغوطات شعوبها من جهة و ضغوطات المقاطعة الاقتصادية الدولية لها.

وتحاول بدعم من احتكارات كبرى منافسة احتواء الصراعات السياسية و الاقتصادية وصراعات المكوّنات الديموغرافية . خاصة الطائفية شيعيّة و سنيّة . في المنطقة، بتوظيف ثروات شعوبها النفطية و الغازية، إثر تخوّفها من تزايد احتمالات سقوط عائلة الأسد في سوريا، التي ترى فيها حكومة نجاد القلعة الأساسية لها في سعيها للهيمنة على شؤون المنطقة في تنافس حاد مع دول الخليج . . الأمر الذي يزيد مخاوف حكومة المالكي من السقوط في أوحال مستنقع طائفي جديد، و تحاول من خلال حزمة من القوانين المخلة بالدستور إيجاد طريق لتفاديه من أجل بقائها . . غير مدركة أو مبالية بأنه قد يسرّع من سقوطها فيه، وفق عديد من المحللين و وكالات الأنباء .

و يرى آخرون تزايد احتمالات تصدّع تحالفات طائفية و قيام أخرى جديدة في دول المنطقة، بتركيز شعارات تدعو إلى الوقوف أمام (العدو الديني)، المجسد في الدولة العبرية . الذي يذكيه نهج الآلة العسكرية الصهيونية المتغطرس. و يحذّرون من أن منظمة القاعدة الإرهابية قد تطوّرت أعمالها من أعمال العصابات، إلى محاولة إقامة دولة مستقلة لها كما يجري في اليمن . و محاولاتها لإقامة دولة داخل دولة في دول أخرى كالعراق حيث تتزايد عملياتها الإرهابية و تعاونها مع فلول صدام مؤخراً.. بعد مقتل بن لادن و ضعف القاعدة في أفغانستان و باكستان، و إثر تزايد مواردها بشكل هائل من عملياتها و من تزايد نشاطاتها السياسية . و ليست الإرهابية فقط . و سعيها و عقدها أنواع الإتفاقات . الموقتة و الدائمة . إقليميا و دولياً و مع مكوّنات داخلية مذهبية و عشائرية أو عرقية في المجتمعات العربية و الإسلامية، وفق بيانات رسمية و وكالات أنباء متنوعة.

موظفة لذلك، تزايد الضغوط الداخلية و الإقليمية و الدولية على القوى و المعارضات الديمقراطية المدنية في بلداننا في زمان النهب و الإغراءات و شيوع الإرهاب فيها رغم أنواع البيانات الرسمية، و إثر تزايد التمييز و ممارسة سياسات طائفية و عشائرية و عرقية تستفز الآخر كما يجري في البلاد و تكريس ذلك في المحاولات الأخيرة للحكومة من أجل الخروج على مواد الدستور سواءً في محاولتها منح الفقيه حق النقض في المحكمة الاتحادية العليا بخلطها المفاهيم الدستورية و تفسيرها . . أو في التلاعب على قوانين الانتخابات التشريعية و المحلية، و على الهيئات المستقلة (المحكمة الاتحادية العليا، مفوضية الانتخابات و قوانينها، والبنك المركزي . .) .

و تتساءل أوساط واسعة . . هل ستستغل احتكارات كبرى (القاعدة) لمواجهة إيران ، أم أنها ستحاول دفعها للعمل مع حكومة ولاية الفقيه الإيراني نحو إقامة (دولة إسلامية على أساس حكم الشريعة في مواجهة إسرائيل) لإدامة حكم أو إثر سقوط الأسد . بسبب تصاعد صراعاتهما المباشرة أي إسرائيل و إيران . ، و ما سيستتبع ذلك من صراعات طائفية أقسى مما مضى تحقق فيها تلك الاحتكارات الدافعة إرباحا أعلى، موظفة محاولة الدفع الإيرانية لمنح الفقيه حق الفيتو أنف الذكر الذي سيكرّس حكم الكانتونات الطائفية الحاكمة في البلاد . . مع التطورات المتلاحقة في سوريا و لبنان و حزب الله فيه، و تطورات سيناء . . التي تدفع أحداثها المتسارعة المؤسفة بمجموعها، (القاعدة) إلى التواجد والنشاط على أراضيها لمواجهة (العدو الديني الأكبر)!! موظفة لذلك جهود و وضع الإدارة الأميركية التي تنتظر انتخابات الرئاسة القادمة، و سياسة (دع الأمور تتطور بسلاسة) في ظل جهل و فقر يزدادان بشكل مخيف و خاصة بين الشباب، و في ظل تدهور الخدمات الأساسية كالماء و الكهرباء ومحاربة الصحافة و الصحفيين بلا هوادة، و إعادة مناصب و غض نظر عن مجرمين محترفين وفق سياسات الاحتكارات في التلائم و دخول الصراعات القائمة و إذكائها أكثر بواسطة أنواع المؤسسات والشركات و التجمعات، لتحقيق إرباح فلكية أعلى . . فيما تسعى احتكارات أخرى إلى إذكاء الصراع العربي . الكردي لتعطيل العراق من جبهة عنيفة أخرى، عن التقدم و الاستقرار على طريق قيام الدولة المدنية الاتحادية، التي تتطلب توحيد جهود كلّ المكونات على أساس الدستور و إصلاحه بوجهة الهوية الوطنية الجامعة و على أساس الكفاءة و خدمة الحاجات الملحّة للصالح العام، التي تشكّل أساس وقاية و حماية البلاد من المخاطر الكبيرة الشاخصة .

(×) إن التطور الهائل في تركيبة و مواضيع نشاط الاحتكارات متعددة الجنسيات، جعل من الصعب تحديد جنسية قسم كبير منها كي تجري مقاضاتها إن أخلّت بعقود مثلاً، ولكن قد يمكن مقاضاة إحدى شركاتها.. وتشير تقارير دولية لهيئات الأمم المتحدة إلى عدم خضوع أعداد كبيرة من الشركات متعددة الجنسيات . بما فيها إسلامية و عربية . لأي قانون . . وما حدث في فضيحة محاسبة شركة (بلاك ووتر) . تغيّر اسمها . الأمنية ألقى أضواءً ساطعة على نشاط خبراء و مؤسسات قانونية دولية مدفوعة الأجر لسد ثغرات قانونية كبرى في نشاط احتكارات عملاقة أو شركات عائدة لها .

بلا زعل

الـــزراعـــة مـــن أجـــل الحـكـم

□ علي عبد الحسين الموسوي

منذ فجر الخليقة عاش الإنسان خلال معظم فترات التاريخ في تجمعات ذات طابع ريفي تعتمد على الصيد و القنص و الرعي والزراعة المتنقلة وذلك قبل أن يظهر أسلوب الحياة الذي يقوم على ممارسة الزراعة المستقرة التي تتطلب الارتباط بالأرض بصفة دائمة، مع رعايتها والمحافظة على خصوبتها،وهذه الخطوة ، ممهدة لظهور المدن والمجتمعات الحضرية بكل تنظيماتها وعلاقاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المترابطة،التي بلغت ذروة التماسك والتعقيد بالتحول إلى الصناعة وقيام المجتمع الصناعي في القرن الثامن عشر، ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف أساليب الحياة الحضرية عن الزحف بسرعة ومثابرة لتدمر الأرض الخضراء والحقول بل حتى النفوس . هناك دراسة أشارت إلى أن سكان المدن في عام (١٨٠٠) كانوا لا يزيدون على (٣٪) من مجموع سكان العالم في ذلك الحين، وأن هذه النسبة ارتفعت بعد قرن في العام (١٩٠٠) لتصبح (١٤٪) من السكان و ارتفعت مرة أخرى لتصبح (٣٠٪)عام (١٩٥٠) ،ثم لتصبح (٤٧٪)عام (٢٠٠٠) وأن المتوقع أن تصل إلى (٦٠٪) عام (٢٠٣٠) ،والمشكلة الأكبر أن الاتجاه نحو التحضر يتم الآن بمعدلات أعلى في المجتمعات الأقل تطورا عنه في الدول الأكثر تقدما ، وهو أمر منطقي نظرا لانعدام الخدمات الإنسانية والاجتماعية والصحية في المناطق الريفية من تلك المجتمعات ،والعراق وحّد من تلك المجتمعات الذي بدأت فيه الهجرة نحو المدن وترك الأراضي الزراعية والزراعة مما سبب مشاكل كثيرة جدا وأكبرها اعتماد العراق على دول الجوار للحصول على غذائه ، فلو لاحظنا الدول الأوروبية و الأمر يكية أنها بدأت الاهتمام بشكل كبير في الزراعة . فيما الدول النفطية عامة والعراق خاصة بدأ اعتماده على النفط لسد احتياجاته وربما في المستقبل القريب سيكون النفط مقابل القمح ، وقد يكون من الممكن التنبؤ بمستقبل المدينة الصناعية، وخصوصاً أن لدينا معلومات كافية عن تطور ونمو المجتمع الصناعي وظهور مجتمع ما بعد الصناعة الذي تقوم الحياة فيه على ركائز قوية من الخدمات المتنوعة وما ينشأ عنها من تغيرات في سوق العمل ولكن سوف تظهر في الوقت ذاته وعلى الجانب الآخر مواقف واتجاهات وتيارات جديدة مضادة قد يصعب التنبؤ بها بدقة لأنها تظهر على السطح نتيجة للتغيرات التي سوف نتعرض لها نتيجة سوء التخطيط والإدارة ،إذ أن في بعض المجتمعات تزحف الصناعة على الأراضي الزراعية أو السياحة ،ففي النتيجة ستكون هناك فرص لزيادة الوارد المحلي من العملة الصعبة أو توفير فرص عمل .وعلى العكس هناك مجتمعات تخسر كل شيء وتتحول إلى دول فقيرة تكثر فيها النزعات والانقسامات نتيجة سوء أحوال مواطنيها .

إن مجتمع المدينة مغر بالنسبة إلى الفلاح الذي يعاني سوءً الأحوال المعيشية والنفسية بل وصعوبة الزراعة ،فالمزارع في اغلب الأحيان يقع فريسة الاستغلال وتقلبات السوق في حال بيع محصوله أو مشاكل المياه والآفات الزراعية والأسمدة التي تسبب في ضياع محصوله وجهده طوال موسم كامل وتصبح حياته معتمدة على شيء من الحظ والقدر ، إضافة إلى الأسباب التي تدفع الفلاح إلى ترك الزراعة والهجرة إلى المدينة ، وماذا حل في تلك الأراضي من سوء في التخطيط ومساكن عشوائية ومشاكل في الخدمات ،كما يشكل ذلك عبئاً آخرعلى الدولة وهدر أموال أخرى دون حل جذري للمشاكل، وبعد أن تظهر مشكلة الاكتظاظ السكاني ومشاكل الحصول على عمل و مشاكل الخدمات وتدهور الوضع الصحي والنفسي تظهر مشكلة الهجرة وخسارة الخبرات والأيدي العاملة .

والواقع أنه خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي بدأت بعض المناطق الحضرية في كثير من الدول تهتم بتوفير الطعام لسكانها بجهودها الذاتية بعد أن تباعدت منذ الثورة الصناعية عن الأنشطة الزراعية، وقد امتد هذا الاهتمام بزراعة الغذاء إلى الهيئات والمنظمات الدولية بحيث عقدت خلال السنوات القليلة الماضية عدة اجتماعات للبحث عن أفضل الطرق والأساليب التي تمكن المدن الصناعية في العالم من توفير كفايتها من الغذاء بنفسها بدلا من الاعتماد على المناطق الريفية كما كان عليه الحال، فعقدت (قمة الأرض) و(القمة الاجتماعية) و(قمة السكان) و(قمة المرأة)و(قمة الغذاء) وغيرها، وظهر نتيجة لهذا الاهتمام بعض التعبيرات والمفاهيم الجديدة مثل (الزراعة الصناعية) و(الطعام الصناعي) وأشارت الدراسات في هذا الصدد في عدد من مراكز البحوث في الولايات المتحدة واليابان وأمريكا الجنوبية، إلى أن معدلات الزيادة في إنتاج الطعام الصناعي تفوق معدلات الزيادة في نمو سكان المدن الصناعية ،ولكن كل هذه التحولات لن تكفي رغم أهميتها في جعل مدن المستقبل أماكن صالحة بالمعنى الدقيق للكلمة من أجل العيش والإقامة فيها

إن المدن الصناعية مهددة بما يعرف (بالبطالة الصناعية) التي سوف تنجم عن التقدم التكنولوجي الهائل الذي يؤدي إلى الاستغناء عن كثير من الأيدي العاملة غير المؤهلة للظروف الجديدة، كما أن البيئة التحتية قد لا تتناسب مع التغيرات المعيشية، وقد بدأ ذلك يظهر بالفعل في كثير من المدن الكبرى في الوقت الراهن مثل شيكاغو وواشنطون، حيث كثيرا ما تتعرض نظم الصرف الصحي فيهما للتوقف والعطل ، وإن لم يصل بها الحال من السوء ما وصل إليه في كثير من المدن الأخرى الأقل أهمية، فضلا عن مدن العالم الثالث. وسوف تعاني المناطق الصناعية في المستقبل مزيدا من حالات الصراع الاجتماعي وانتشار الجريمة والتشرد وظهور أنواع جديدة من الجريمة وحالات العنف والصراع على فرص العمل المتاحة القليلة، إلى جانب الارتفاع في معدلات الانتحار وبخاصة بين الشباب نتيجة للعجز عن التكيف مع الأوضاع المستجدة كما سوف تزداد أعداد المصابين بالاكتئاب الذي سوف يصبح أقرب إلى الظاهرة الاجتماعية الراسخة لدرجة أن بعض التقديرات تذهب إلى أن عدد المكتئبين في أمريكا يتضاعف كل عشر سنوات ، ولذلك فإن التغيير أصبح مسألة لاجدال فيها، أي أنه أمر محتوم ومحسوم، وأن التحدي سوف يواجه المجتمعات الصناعية و الزراعية و أن الدولة يجب أن تستعد بشكل جدي وبعيدا عن كل الصراعات بالاهتمام والتفكير في لقمة عيش الموطن الذي تحكمه أو الذي اختارها لتحكمه.

العراق بلد الزراعة منذ فجر التأريخ

آخـــــر الحـــصـــون

□د. جليل وادي

هل سيكتب للتيارات والأحزاب الدينية التي وصلت إلى السلطة في البلاد العربية النجاح في إدارتها هذه البلدان ، وهل سيكون بمقدورها تغيير الواقع إلى ذلك الحلم الذي تتطلع إليه الجماهير العربية التي قاست الويلات من التجارب الفاشلة للأحزاب الليبرالية والقومية؟ أظن أن هذا واحد من أسئلة المرحلة التي مازال الربيع العربي يعصف بها من دون أن ندري إلى أين سيفضي ، الربيع لم ينته بعد ، لكن الأسئلة تترى.

ومع أني أكاد أجزم بأن حال الأحزاب الدينية في الحكم كحال نظيراتها الليبرالية والقومية ، ستقضي على ما تبقى ، وحتى لو قدر لأحدها وحالفه النجاح ، فإن الجهات التي ستسعى لإفشاله هي ذاتها التي مهدت له الطريق للوصول إلى السلطة تحت لافتة الديمقراطية بوساطة الإعلام العابر للقارات الذي غدا اليوم السلطة الأولى حارقا مراحله ليقفز من السلطة الرابعة إلى الأولى مباشرة.

التيارات الإسلامية التي كانت إلى وقت قريب مبعث قلق للغرب الذي تشغل منطقتنا مساحة كبيرة من اهتمامه ، صار اليوم غير ممانع من وصولها السلطة، بالرغم من إدراكه قوة تأثيرها في الجماهير ، ذلك التأثير المستند إلى رصانة مرجعيتها، وقدسية الكثير من المفاهيم التي تتداولها ، وشعاراتها المغرية ، وبدا وكأن الغرب لم يعد يخشاها ، وهذا أيضا من الأسئلة التي تراود الكثيرين .

إن التيارات الإسلامية هي آخر ما تبقى من الحصون بعد تداعي الحصون العربية الواحد تلو الآخر ، ولم يعد من أمل إلا فيها ، لكن فشل هذا الحصن في الارتقاء بواقع الحياة العربية يعني بلوغ اليأس في الإنسان العربي مبلغا ، عند ذاك نقر دونما تردد بأننا نعيش عصر الانحدار والانحطاط . لأننا جربنا جميع السبل ، وأفضت كلها إلى لاشيء ، وهذا ما يريده الغرب تحديدا .

إن انتقال التيارات الإسلامية من ساحات المعارضة إلى ميادين الحكم ، يتطلب منها عمل الكثير، ومن العمل ماهو ممكن ، ومنه ماهو مستحيل ، ومن المستحيل ما قتل ، ومنه أنها مبنية على فكرة الوصاية ، والوصاية لا تستقيم مع الحريات العامة والخاصة ، والذي لايستقيم مع الحريات لايستقيم مع الديمقراطية ، ومنه أن عليها أن تتكيف مع مقتضيات العمل السياسي بصرف النظر عن الطرف السياسي الآخر ، وبعض العمل السياسي يتناقض مع أيديولوجيتها ، وهكذا هي مع الفن ، و المرأة وغيرها ، فإن هي تكيفت فقدت ثقة الجماهير بصدقيتها ، وإن هي غايرت جعلها ذلك في صراع مستديم مع الآخرين ، ومن الآخرين قوى دولية لاتريد للعرب أن يبلغوا مكانتهم الإنسانية ، أو يلعبوا دورا فاعلا في الحياة المعاصرة ، فهل هي من الحنكة التي تجعلها توفق بين الاثنين ، أشك في ذلك .

ونحن الجماهير الذين لم نتعلم بعد ، ونسبة الأميين فينا ثلاثة أضعاف المتعلمين ، ولكن قدر لنا أن نعلي من نعلي ونحط من نحط ، وقد أثبت التاريخ أننا لم نختلف في شيء قدر اختلافنا في الدين ، لذا فعلى أيدينا ، وبقيادة من اخترنا ستظهر دولة الطائفة ، وعند ذاك قد تتشوه الأفكار في عقولنا ونظن أن الخلل ليس في التيارات الإسلامية، وليس فينا، بل هو في الدين ، وهذه هي الكارثة .

صورة الإسلام تشوهت في العالم ، ويراد لها أن تتشوه أكثر ، وامتد التشوه إلى ديارنا، ونحن لانعرف للاعتدال طريقا، ولا كيف نحسن من صورة هذا الجبل الشامخ ، وكلما أمعنت أنوف رجال الدين في السياسة ازداد تشوه الصورة، وإن نصحتهم وصفوك بالمرتد وطبقوا عليك الحد .

إنهم يعرفون تماما أن الغرب يستهدف الإسلام ،لأنه الوحيد الذي بمقدوره لم شتات هذه الأمة ، والوحيد الذي يجعلها قادرة على النهوض واستعادة أمجادها ، وأقصد إسلام التسامح والفضيلة والحرية والعدالة ، وليس إسلام المفخخات والعبوات الناسفة وتيتيم الأطفال وترميل النساء في عز الشباب ، كما يدركون أننا سنختلف بشأنهم ، وسيأخذ الخلاف بمنظورهم صورة الصراع بين الكفر والإيمان ، بين الرذيلة والفضيلة ، ومثل هكذا صراع سيجعل الفرصة سانحة لكل من يريد بنا شرا ، كل ذلك يدركونه لكن طمع الدنيا ألهاهم عن طلب الآخرة .

دعهم يحكموا ، ومن حقهم أن يأخذوا فرصتهم التي لطالما حرموا منها ، فقد دفعوا في ما مضى من الأثمان أبلغها ، وسنغض الطرف عن كيفية اغتنامهم الفرصة سواء بركوب موجة انتفاضات الشباب ، أو المسير في أفياء المحتل ، أو بمساندة الفضائيات التي غدا بعضها دولا ، المهم أنهم اغتنوا الفرصة ، والفرص لاتعطى وإنما تغتنم ، هكذا يقول التاريخ، لكننا نريد تذكرتهم بأمرين ونحن في بداية الطريق: أنّ لايسجنوا الحاضر بالماضي، وأنّ للمستقبل هويته المميزة ، وهذا يكفي .